

واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة

رشيدة أويختي¹ و محمد بن بوزيان²

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة تلمسان

الملخص:

اتخذت الجزائر بعد الاستقلال النظام الاقتصادي الاشتراكي المبني على أسلوب التخطيط منهاجا إيديولوجيا من أجل بناء نفسها خاصة بعدما أصابها من جراء الحرب المدمرة لعدة سنوات، حيث جرى اعتبار أن التنمية الاقتصادية للبلاد متوقفة على التخطيط؛ لكن هذا النظام الذي دام أكثر من عشرين سنة اتسم بقراراته المركزية وإجراءاته المعقدة والبطيئة والتي كانت معرقلا للأنشطة الاقتصادية، كما أن الاستثمارات القائمة أثبتت عدم فعاليتها. هذا ما جعل الدولة تظهر رغبتها في إحداث القطيعة مع فترة الاقتصاد الموجه خاصة بعد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفت البلاد والتي ترجع إلى الأزمة البترولية سنة 1986 والتي أدت بدورها إلى ضعف المؤسسات الوطنية التي تعتمد على دعم الدولة. فتبنت الدولة مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية في أواخر الثمانينات من أجل تكييف أنظمة عملها وآلياتها مع نظام اقتصاد السوق الحر. وهكذا، بدأ الاقتصاد الجزائري رحلته نحو التحرر الاقتصادي للاندماج في الاقتصاد العالمي. وقد شهدت بداية الألفية الثالثة تبني مجموعة من البرامج التنموية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: سياسة الإنعاش الاقتصادي، النمو الاقتصادي، توطيد النمو الاقتصادي.

مقدمة:

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة ميزانية (مالية) توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل الوفرة في المداخل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط)، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2014، وقد تمثلت هذه البرامج أساسا فيما يلي:

أ- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: أي "Special economic stimulus program" أو المخطط الثلاثي (2001-2004) الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 مليار دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1,216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار) بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو: أي "Program to support growth" أو المخطط الخماسي الأول (2005-2009) التي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 مليار دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد

1- أستاذة محاضرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

2- أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

قدر بـ 9.680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، وبعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

ج- برنامج توطيد النمو الاقتصادي: أي "Consolidation of economic growth program" أو المخطط الخماسي الثاني (2010-2014) بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9.680 مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد خصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار (155 مليار دولار).

وقد جاءت هذه المخططات التنموية لتدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية (المالية) والسياسية (الأمنية) التي مرت بها البلاد، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد.

1/ البرامج الإنمائية في بداية الألفية الثالثة:

1-1/ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

1-1-1/ لمحة عامة عن سياسة الإنعاش الاقتصادي:

أولاً: مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي وأهدافها:

يمثل الإنعاش الاقتصادي سياسة ظرفية تتمثل أهدافها في إعطاء دفعة جديدة للنشاط الاقتصادي المتميز بالتراجع، أي أنه سياسة تهدف إلى تنشيط الاقتصاد الكلي على المدى القصير. ولقد أثبت الاقتصادي البريطاني "جون ماينارد كينز" أن هذه السياسة ظرفية تستهدف إنعاش الاستهلاك والاستثمار، مستخدمة في ذلك وسائل تتمثل في السياسة الميزانية والسياسة النقدية.

ومن بين المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي، هناك إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود. وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القصير؛ ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة تتمثل أساساً في الوسائل الميزانية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية. وغالباً ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي، حيث تتبنى برنامجاً لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة.

كما يمكن أيضاً اعتبار سياسة العرض (بمعنى مختلف نسبياً عن اقتصاديات جانب العرض "economics" Supply side التي يدافع عنها الليبراليون الجدد) بمثابة سياسة إنعاش، مادام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض (بدلاً من الطلب)، على الرغم من كونها ذات طابع هيكلية أكثر منه ظرفي. فالاقتصاد في حالة الأزمة يتميز بقدرات إنتاجية عاطلة عن العمل (غير مستثمرة)، بطالة وانكماش الطلب الكلي؛ ولإعادة الاقتصاد إلى الوضعية العادية (الخروج من الأزمة) يتم اتباع سلسلة من الحركات المتزامنة منها:

أ- زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب على الدخل بهدف تشجيع المفاوض على استثمار والعائلات على الاستهلاك؛

ب- تخفيض الضرائب على الاستثمارات بهدف تنشيطها؛

ج- تخفيض تكلفة الائتمان (القرض) للبيع بالتقسيط وذلك لتشجيع الاستهلاك؛

د- تخفيض نسبة الاحتياطات الإجبارية للبنوك¹.

ثانيا: وسائل سياسة الإنعاش

للقيام بهذه السياسة، تستعمل الدولة عادة واحدة أو أكثر من الوسائل المتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي أو العرض الكلي أو الاثنين معا.

أ- **سياسة الإنعاش بواسطة الطلب:** تطبق هذه السياسة عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:

- ❖ التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة...)، أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، وغيرها من أنواع التحويلات والتي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح وبالتالي تحفيزا للطلب. وبما أنها تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، فإن هذه المدفوعات التحويلية عادة ما تدرج أيضا ضمن الأدوات التلقائية لسياسة الميزانية (مع نظم الضرائب التصاعدية، مثلا، التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه)؛
- ❖ الإنفاق العمومي الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات؛
- ❖ مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة (لاسيما في مجال البنى التحتية) كحل مؤقت لمشكلة البطالة، إلى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش وتوفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل؛
- ❖ تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد ومن ثم حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه.

ب- **سياسة الإنعاش بواسطة العرض:** تهدف هذه السياسة عموما إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة وأكثر جاذبية، وتدخل الدولة يكون في الغالب بواسطة وسيلتين رئيسيتين هما:

- ❖ تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع الاستثمار الخاص؛
- ❖ القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطاتها مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات، أو برامج التكوين المهني والجامعي، وبرامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة.

ثالثا: الشروط العامة لتطبيق سياسة الإنعاش وفعاليتها

بالنسبة للكينزيين حتى تكون سياسة الإنعاش فعالة لا بد من توفير بعض الشروط العامة والأساسية لاسيما ما يلي:

- أ- يجب أن تتوفر المؤسسات على الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة أي أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب؛
- ب- أن لا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب (الإضافي خاصة) بواسطة المنتجات الأجنبية حيث أن أثر سياسة الإنعاش (على التشغيل خاصة) يكون في هذه الحالة ضعيفا، كما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف رصيد الميزان التجاري للبلد المعني أي يجب أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا؛

ج- أن لا تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة قوية في الاستيراد وهو ما يؤدي أيضا إلى تدهور رصيد الميزان التجاري؛

د- يجب أن لا تتجه المؤسسات إلى زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة (لتلبية الطلب الإضافي).

وعلى ذلك، يمكن القول أن سياسة الإنعاش تكون فعالة إذا كان الناتج المحلي الخام الفعلي "Staff GDP" وبدون تضخم كبير وبدون عجز خارجي هام يقترب كثيرا من الناتج المحلي الخام المحتمل أو الكامن "potential GDP" والذي يعني الاستعمال الكامل

1- Abdelmadjid Bouzidi, "Comprendre la mutation de l'économie algérienne", société nationale de comptabilité", 1992, p 90,91.

للقدرات الإنتاجية؛ وتبعاً لذلك يصبح من الضروري القيام بالمقارنة بين الناتج المحلي الخام الكامن والناتج المحلي الخام الفعلي، أي حساب الفرق بينهما أو ما يسمى بفجوة "أوكن" "Okun".

لكن، بعيداً عن الجدل القائم على المستوى النظري بين التيارات الكينزية والنيوليبرالية بشأن مدى فعالية سياسة الميزانية بصفة عامة وسياسة الإنعاش بصفة خاصة، أو حول مدى فعالية السياسة النقدية كبديل لسياسة الميزانية، فإن النقاش الدائر حالياً على المستوى السياسي خاصة بالنسبة للحكومات يتعلق أساساً بمسألة تمويل سياسة الإنعاش، أي بعجز الميزانية الناتج عن تطبيق هذه السياسة ومستواه وتداعياته الحاضرة والمستقبلية. وعليه فإن الإشكال المطروح الآن على مستوى العملي لا يتعلق فقط بالتساؤل حول مدى فعالية سياسة الإنعاش، وإنما أيضاً حول القدرة على مواجهة كلفتها المستقبلية خاصة، أي الدين العمومي المتراكم وآثاره على النشاط الاقتصادي وعلى المالية العمومية وحتى على مستقبل الأجيال القادمة¹.

1-1-2/ محتوى البرنامج الخاص لدعم الإنعاش الاقتصادي:

انطلق الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى إعادة الحياة إلى القطاع الاقتصادي في الجزائر بتنفيذ البرنامج الخاص لدعم الإنعاش الاقتصادي إيماناً منه بأن كل جهد يبذل في هذا الميدان سيكون له مردود عام على الشعب الجزائري بكل فئاته. وهذا البرنامج الذي بادر به الرئيس يهدف إلى تعزيز المنشآت الاقتصادية وإعادة تأهيل المنشآت الاجتماعية وإنعاش الزراعة والصيد البحري وكذا تحسين الإطار المعيشي في الوسط الريفي². فهو يتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، وتعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية، وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

وقد تضمن هذا البرنامج خطة عاجلة لتنمية 13 ولاية من ولايات الجنوب، حيث يهدف إلى تحسين ظروف معيشة المواطن وتخفيض نسبة البطالة والحد من أزمة السكن وأزمة مياه الشرب. كما يسعى لتحقيق نسبة نمو تكون في حدود 4.5% إلى 6%، وهذا المعدل إن تحقق فسوف يمكن من امتصاص حدة البطالة التي تتجاوز 30% من السكان النشطين.

ولقد شرع في تنفيذ البرنامج الخاص لدعم الإنعاش الاقتصادي خلال السداسي الأول من عام 2001 (جوان 2001) عبر مراحل، حيث خصصت له ميزانية تقدر بـ 7 مليار دولار. وهو يهدف بالموازاة مع ميزانيات السنة لكل قطاع إلى الحد من علامات التخلف والفقر، أي أنه برنامج موجه إلى تأهيل المناطق لتمكينها من مواجهة آثار التحولات الاقتصادية الجارية بحظوظ متكافئة.

وحسب مندوب رئيس الحكومة المكلف بالإنعاش الاقتصادي، فإن الغلاف المالي المخصص خلال سنتي 2001 و2002 بلغ 40 ألف مليار سنتيم يشمل 9500 مشروع وقدرت نسبة الإنجاز بـ 89% خلال هاتين السنتين، وقد خصص من هذا الغلاف المالي نسبة لتحسين الظروف المعيشية للسكان. ففي نفس الوقت الذي تزداد فيه الفوارق الاجتماعية في الجزائر، ترتفع قيمة الاستهلاك للأسر الجزائرية، التي أنفقت أكثر من 1531 مليار دينار (بمعدل 333.117 دينار جزائري لكل أسرة وبمعدل 49.928 دينار جزائري لكل فرد)؛ وقد بلغت نسبة الإنفاق هذه عام 2001 أكثر من 1600 مليار دينار جزائري، إلا أن الفوارق جعلت 50% من الجزائريين يستحوذون على أكثر من 74.1% من قيمة الاستهلاك. تشير التقديرات المقدمة من طرف منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي إلى

1- محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثارها على النمو"، على الخط، متاح على www.oaji.net/articles/433-1402771957.pdf، تاريخ الاطلاع (2014/05/12).

1- عبد اللطيف بن أشنهو، "الجزائر اليوم بلد ناجح"، ص 8.

زيادة التفاوت الاجتماعي بصورة كبيرة وملحوظة في الجزائر؛ حيث نجد أن أغنى فئات المجتمع (نسبة 20%) يتحصلون على 40% من نسبة العائدات والاستهلاك مقابل 7% فقط لأفقر فئة في المجتمع الجزائري¹.

ولقد اهتم البرنامج الخاص لدعم الإنعاش الاقتصادي بعدد من المجالات منها: القطاع الزراعي، البنكي ومجال الاستثمار... إلخ.

أولاً: القطاع الزراعي

حرصت الحكومة في عهد الرئيس بوتفليقة على تطوير القطاع الزراعي والحد من استيراد الأغذية، حيث عمدت إلى توسيع سياسات استصلاح الأراضي - ضمن سياسات الإنعاش الاقتصادي - وإعفاء المزارعين من تسديد ديونهم تحفيلاً لهم على مواصلة العمل، كما أنشأت وزارة ترعى تنمية الموارد المائية والثروة السمكية. فتجربة "الأرض لمن يخدمها" أثبتت نجاحاً كبيراً في توفير أسباب الحماية للمزارع من المضاربة، كما جاء إلغاء قانون التنازل عن أملاك الدولة معززا لهذا التوجه وفتح مجال الاستثمار في هذا القطاع الهام حيث يوجد حوالي 40 مليون هكتار صالحة للزراعة. وهكذا، فإن الأرض الجزائرية صارت منتعشة²، بسبب برامج استصلاح الأراضي الزراعية وتقدم الدولة تسهيلات للفلاحين الصغار والكبار. إلا أن الأمر لا يزال يحتاج إلى جهد كبير من جانب الدولة للقضاء على أساليب المضاربة والرشوة والانحراف التي تقف أمام التطوير الذي يحتاجه هذا القطاع.

ثانياً: القطاع البنكي

في هذا الإطار، وضعت مخططات واسعة لتحديث البنوك وتسليحها بنظام مصرفي وتقنيات تتفق واقتصاديات السوق لتحقيق المزيد من جلب الاستثمار إلى البلاد. وحاليا يتوافر بالجزائر نظام تحويل مالي إلى أي مكان في العالم خلال ساعات بعد تنفيذ الاتفاق الذي وقع بين الشركة العامة للجزائر ومؤسسة "ويسترن يونيون" "Western Union" المالية الأمريكية. وعلى نفس المستوى من الأهمية، أكد إنشاء البنوك وشركات التأمين التابعة للقطاع الخاص خطوات تعزيز الاقتصاد الجزائري لما فيه من مميزات لأنه يهدف أساساً إلى تمويل المشروعات الكبيرة ذات الصلة بالتنمية. ولقد أدى تحسين أداء البنوك الجزائرية إلى انتشار وتوسيع قاعدة البنوك الخاصة، حيث فتحت البنوك التجارية الدولية فروعاً لها في البلاد مما شجع الاتحاد الأوربي على إبرام اتفاق مع الحكومة الجزائرية للمساهمة في إعداد البرامج الخاصة بتطوير أداء بنوكها الوطنية ومساعدتها على تنفيذ برامج التوأمة مع عدد من البنوك الأوربية.

ثالثاً: الاستثمار

تميزت الحالة الاجتماعية والاقتصادية قبل برنامج الإنعاش الاقتصادي بمنشآت اقتصادية خربة مقدرة بالتمتدات والبطالة بالملايين ومشاريع البنية التحتية متوقفة. إن سياسة الرئيس ترمي إلى تشجيع الاستثمار³، ولهذا صدر الأمر الرئاسي الذي يتعلق بإعادة تنظيم مناخ الاستثمار وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بها مثل العقارات الصناعية، إضافة إلى إنشاء المجلس الوطني للاستثمار المكلف بإعداد سياسات تطوير ومتابعة العملية الاستثمارية. فبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يوفر فرص هامة للشراكة والاستثمار في قطاعات المنشآت والبناء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة والفلاحة والصيد البحري.

1- عبد العزيز حدوشي وعبد الكريم جيلالي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ما بين 1987-2003"، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2003-2002، ص 37.

2- خضير بوقايلة، "معجزات الإنعاش الاقتصادي... والبطاطا الكندية!"، على الخط، متاح على www.echoroukonline.com/index.php، تاريخ الاطلاع (2014/03/31).

1- محمد لوج وسفيان بلعباس، "مسار الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية عبر الحكومات المتعاقبة 1988-1995"، مذكرة ليسانس، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 1997-1998، ص 100.

ولقد جاءت مبادرات الدول الخليجية بمثابة دعم لدفع عجلة الاقتصاد الجزائري نحو الحركة الإيجابية، حيث جذب الاستثمار الخليجي وراءه نظيره الأجنبي وسرعان ما تدفقت على الجزائر التسهيلات والشراكة وتحويل الديون إلى استثمارات، وبدأت خطط الإسكان ومشاريع تطوير شبكات الكهرباء. ولما رأت الصناديق التنموية المشتركة بين الجزائريين والعرب النور زاد نشاط الاستثمارات في القطاع الاقتصادي.

1-2/ برنامج دعم النمو الاقتصادي:

1-2-1/ لمحة عامة عن النمو الاقتصادي:

أولاً: مفهوم النمو ومحدداته

النمو هو الزيادة المطردة (المستمرة) في إنتاج بلد ما خلال فترة (أو عدة فترات) طويلة من الزمن، وبذلك فإنه يختلف عن مجرد التوسع "Expansion" الذي يعني الزيادة في الإنتاج لفترة قصيرة. وكظاهرة اقتصادية، يحظى النمو بمكانة مرموقة في علم الاقتصاد، وقد كان الاقتصاديون الكلاسيك سباقين في الاهتمام به، حيث اعتبر آدم سميث، مثلاً، تقسيم العمل مصدراً رئيسياً للنمو. لكن بالنسبة للكلاسيك، فإن النمو يتوقف دائماً حيث يبدأ المردود المتناقص للاقتصاد (أي أن زيادة الإنتاج في أي مؤسسة أو بلد ما تكون مقيدة ومحدودة بظاهرة المردود المتناقص لعوامل الإنتاج الإضافية). وتبعاً لذلك، فإن الاقتصاد يدخل في حالة سكون "Stationnary state"، حسبهم (إذ يبدو أن الكلاسيك لم يأخذوا بعين الاعتبار مسألة التطور التقني، أو أنهم لم يولوها اهتماماً كبيراً).

إن نموذج النمو المقترح من طرف "روبرت سولو" "Robert Solow" في 1956 ينطلق من الأساس الكلاسيكي لكن في قالب التحليل النيوكلاسيكي. فوفقاً لهذا النموذج، يمكن تفسير الإنتاج والنمو انطلاقاً من دالة الإنتاج لـ "كوب- دوغلاس" "Cobb-Douglas":

$$y = Af(k, l)$$

حيث y يمثل الإنتاج، و A معلمة تشير إلى مستوى مكاسب الإنتاجية "Productivity gains"، أي التطور التقني، k مستوى رأس المال و l مستوى العمل.

وهكذا، فإن الزيادة في عوامل الإنتاج تؤدي دوماً إلى نمو أضعف. ومن ثم فإن التطور التقني وحدة هو القادر على إخراج الاقتصاد من حالة السكون وتوليد نمو طويل الأجل.

لكن على الرغم من إثبات أهمية التطور التقني في النمو، فإن "سولو" لم يحاول تفسيره، إذ كان يحلله كباق "Residue". وهو يقيم تلك الأهمية بعد حساب مساهمة كل من العمل ورأس المال في النمو، حيث أن الجزء الغير المفسر بهذين العاملين يعزى إلى التطور التقني، ومن ثم فإن جزءاً مهماً من النمو يبقى بدون تفسير. وهذا ما أدى إلى تسمية نظرية سولو في النمو بـ "نظرية النمو ذي المنشأ الخارجي" "Theory of exogenous growth". بعد ذلك حاول الكثير من الاقتصاديين إيجاد منشأ داخلي للنمو، ومنه وجود ما يسمى بـ "نظريات النمو الداخلي" "Endogenous growth theory". وكان "بول رومر" "Paul Romer" الأول الذي قام بذلك سنة 1986 متبوعاً بـ "روبرت لوكاس" "Robert Lucas" في سنة 1988، و "روبرت بارو" "Robert Barro" في سنة 1990. وقد انطلق "رومر" من مبدأ أن المردود المتناقص يعتبر مميّزاً للاقتصاد الحالي، إذ بين أنه انطلاقاً من الآثار الخارجية (الإيجابية) "Externalities" يمكن الحصول على مردودات ثابتة، أو حتى متزايدة، وهو ما يعتبر مصدراً للتطور التقني.

في هذا الصدد يرى "روبرت بارو" أنه إذا كان المستوى الحالي لبلد ما أقل من مستوى الحالة المستقرة لنتائج، تكون هنالك عملية لحاق، والتي تحدث أساسا من خلال نقل التكنولوجيا. وبهدف عزل المحددات الرئيسية للنمو، يقوم "بارو" بتحليل إحصائي دقيق لفروق النمو عبر مائة بلد تقريبا سنة 1965. والعوامل الرئيسية التي يقوم بتحديددها باعتبارها مساعدة على حدوث النمو هي مستويات عالية من التعليم، وصحة جيدة (مقاسة بالحياة المتوقعة)، ونسب ولادة منخفضة، ونفقات رفاهية حكومية منخفضة، وحكم القانون وشروط ملائمة فيما يتعلق بالتجارة.

وقد لوحظ أن مختلف نظريات النمو ذي المنشأ الداخلي تولي اهتماما كبيرا للنفقات العمومية، باعتبار هذه الأخيرة إحدى وسائل السياسة الاقتصادية التي لها تأثير هام على النمو. فالآثار الخارجية تبرر على أساس أن الدولة تستطيع بواسطة بعض السياسات الاقتصادية (السياسة الضريبية، الإعانات، تطوير البنى التحتية...) توجيه الأعوان الاقتصاديين الخواص نحو بعض النشاطات المولدة للنمو.

وتركز هذه النظريات على أربعة عوامل رئيسية تؤثر على معدل النمو هي:

- أ- التداوب "Synergy" المتعلق بتراكم رأس المال المادي (الاستثمار المادي لمؤسسة ما لا يؤدي إلى نمو إنتاجها الخاص فقط، بل يسمح أيضا بزيادة إنتاجية المؤسسات الأخرى عن طريق ما يسمى بـ "التعلم بالأداء" "Learning by doing"؛
- ب- تراكم رأس المال البشري المعترف كمخزون من المعارف والمهارات القابلة للتمكين من الناحية الاقتصادية؛
- ج- ترقية البحث من أجل التنمية (بحيث يتولد النمو من الإبداع أو الابتكار الذي يقوم به بعض الأعوان الاقتصاديين من أجل الربح)؛
- د- الأثر الإيجابي للهياكل العمومية على النمو.

فهذه العوامل تكون مصدر آثار جانبية خارجية إيجابية يستفيد منها العمال الآخرون أو المؤسسات الأخرى.

وانطلاقا من حساب اقتصادي جزئي، فإن كل نظرية تعتمد على إدماج التطور التقني في النموذج الأصلي لـ "سولو" ومن ثم تفسير المعلمة "A" أي التطور التقني. وقد سمحت هذه النظريات بإعادة تقييم دور السلطات العمومية في دعم النمو، باعتبار أن السوق يمكن أن تكون قاصرة أو عاجزة أمام الآثار الخارجية الإيجابية. في هذه الحالة، يكون باستطاعة الدولة "دخلة" "Internalize" هذه الآثار الخارجية، وذلك بدعم البحث العلمي من أجل التنمية، والعمل على زيادة تراكم رأس المال البشري... وهو ما من شأنه حث الأعوان الاقتصادية على الأخذ بعين الاعتبار في حساباتهم الاقتصادية الجزئية المكاسب الاجتماعية لأعمالهم، غير أن هذه السياسات تبقى أساسا ذات طابع هيكلي ولا تبرر إلا في حالة قصور السوق.

فإضافة إلى الانعكاسات السلبية على رأس المال الخاص التي يمكن أن تحدثها الزيادة في مخزون رأس المال العمومي (المتعلقة عموما بالضغط الجبائي، وارتفاع سعر الفائدة الناتج عن ارتفاع الدين العمومي المرتبط بتمويل البنى التحتية، وبالتالي انخفاض مردودية رأس المال الخاص)، فإن الدراسة التي قام بها كل من "إيفنس و كارا" "P. Evans et G. Karra" تشكل في وجود علاقة سلبية بين البنى التحتية والنمو. لكن في المقابل، تؤكد دراسات أخرى لـ "آشور" "D. Aschauer" و"مينل" "A. Munnel" و"ونغ" "E. Wang" وجود مرونة قوية نسبيا بين ارتفاع رأس المال العمومي والزيادة في إنتاج القطاع الخاص في البلدان المصنعة. أما في البلدان النامية، فإن دراسة مماثلة قام بها كل من "أجنور" "P. Agénor" و"نابلي" "K. Nabli" و"يوسف" "T. M. Youcef" لاختبار العلاقة بين مخزون رأس المال العمومي والاستثمارات الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية "MENA" بينت أن تلك المرونة كانت ضعيفة جدا. لكن حسب نفس الدراسة، فإن هذه النتيجة الضعيفة ليس مردها إلى البنى التحتية في حد ذاتها وإنما إلى

نوعية البيئة التي يعمل فيها القطاع الخاص والتي غالبا ما تؤدي إلى إقصائه، بسبب سوء الحوكمة خاصة، وليس من طرف رأس المال العمومي نفسه.

ثانيا: محددات قياس النمو

يستخدم عادة الناتج المحلي الخام (ن م خ) "Gross domestic product - GDP" كمؤشر أساسي لقياس أو تقييم تطور الدخل الوطني في اقتصاد ما (أي إنتاج السلع والخدمات). وهناك (ن م خ) السوق الذي يمثل مجموع القيم المضافة للأعوان الاقتصاديين المقيمين في البلد المعني (زائد الرسم على القيمة المضافة وحقوق الجمارك)، و(ن م خ) غير السوق الذي يقيم إنتاج الإدارات العمومية، وذلك برّد قيمة هذا الإنتاج إلى تكاليفه. وعليه، فإن (ن م خ) يعبر عن مجموع (ن م خ) السوق و(ن م خ) غير السوق خلال فترة زمنية معينة (سنة في الغالب).

وبإضافة إنتاج مواطني البلد المعني المقيمين في الخارج إلى (ن م خ) نحصل على الدخل الوطني الخام (د و خ) أو الناتج الوطني الخام (ن و خ). ويستخدم هذا المؤشر خاصة في المحاسبة الوطنية، وكذا من طرف بعض المؤسسات الدولية (مثل البنك العالمي).

وبما أنه من الأسهل متابعة النشاط الاقتصادي على إقليم بلد ما، فقد أصبح (ن م خ) - بدلا من (د و خ) - المعيار الأكثر استعمالا لقياس الدخل الوطني من طرف الاقتصاديين ومختلف المنظمات الدولية. وعليه، فإن قياس النمو الاقتصادي يتم بكل بساطة، بحساب النسبة المئوية لتغير (ن م خ) بين فترتين (سنتين) ونسبة الزيادة المتحصل عليها تبقى مجرد قيمة اسمية إذا لم يتم تحييد أثر الزيادة في المستوى العام للأسعار (التضخم) خلال فترات القياس. ومن ثم، لا بد من إزالة أثر التضخم لقياس النمو الحقيقي (أو بالحجم)، أي حساب (ن م خ) بالأسعار الثابتة انطلاقا من (ن م خ) بالأسعار الجارية ومؤشر الأسعار للاستهلاك (ن م خ) بالأسعار الثابتة = ن م خ بالأسعار الجارية/مؤشر أسعار الاستهلاك).

1-2-2/ محتوى برنامج دعم النمو الاقتصادي:

يهدف برنامج دعم النمو الاقتصادي إلى الحفاظ على التوازن الاقتصادي والمالي ودعم النمو الاقتصادي، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية المتنامية التي نتجت عن الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي سادت البلاد منذ أكثر من عشرة سنوات. ويمثل حجم الإنفاق على هذه الخطة الطموحة التي تمتد إلى خمس سنوات قادمة (2005-2009) ما قيمته 50 مليار دولار، يتم تمويلها محليا بدلا من اللجوء إلى القروض الخارجية. هذا ويشكل حجم الإنفاق على هذه الخطة الجديدة زيادة كبيرة مقارنة بخطة (2000-2004) الذي بلغ الإنفاق فيها 7 مليار دولار.

وقد اهتم برنامج دعم النمو الاقتصادي بعدة مجالات منها:

أولا: الاستثمار

إن الاستثمار هو القوة الدافعة للنمو حيث يتطلب هذا الأخير استثمارات إضافية لخلق وحدات إنتاج جديدة تنتج سلعاً وخدمات وفرص عمل وقيما مضافة¹. ولقد تزايد اهتمام المؤسسات الإسبانية بالسوق الجزائرية خاصة بعد اعتماد برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009) بالجزائر، حيث اتفق البلدان في هذا السياق على إقامة شراكة اقتصادية وطاقوية ترافق تلك التي يأمل الاتحاد الأوروبي تطويرها مع الجزائر وكان "بيدرو سوليس" الوزير الإسباني للاقتصاد والمالية قد أكد خلال زيارته إلى الجزائر أن

1- سمير سعيفان، "الاقتصاد السوري: أكثر من نظرة... وأقل من ورقة عمل"، على الخط، متاح على www.thisissyria.net، تاريخ الاطلاع (2014/09/17).

المحادثات التي أجراها سمحت له بإلقاء نظرة شاملة عما يمكن أن يقام وإعطاء دفع جديد للشراكة بين البلدين، كما أشار إلى الإمكانيات المتاحة من أجل تطوير هذه الشراكة الهامة.

ثانيا: الثقافة

وزعت وزارة الثقافة الغلاف المالي المقدّر بـ 16 مليار دينار جزائري والذي استفادت منه في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) على محورين رئيسيين يتمثلان في ترميم معالم الهوية الوطنية وإحياء النشاط الثقافي عبر كامل التراب الوطني. كما تنوي الوزارة استغلال الغلاف المالي الذي منح لها في هذا الإطار لإنشاء مرافق ثقافية حوارية من أهمها مشروع مكتبة في كل بلدية، والذي تعمل على تحسيده بالتعاون مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، من أجل تقريب المكتبة من المواطن. إضافة إلى مشروع إنجاز ملاحق للمكتبة الوطنية الجزائرية.

ومن جهة أخرى، ستعمل وزارة الثقافة على الرفع من مستوى المرافق الثقافية القديمة لاسيما فيما يتعلق بمقاييس الأمن والاستغلال. إضافة إلى اقتناء معدات جديدة لتجهيز هذه المرافق، وتعطي الأولوية في التجهيز لدور الثقافة التي ستنتشر بفضل برنامج دعم النمو الاقتصادي عبر كامل ولايات الوطن.

وفي إطار ذات البرنامج سيتم ترميم بعض قاعات السينما وتحويلها إلى مسرح في عدة ولايات.

2/ تقييم البرامج الإنمائية في بداية الألفية الثالثة:

2-1/ برنامجا دعم الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو:

يرى المسؤولون المكلفون بالبرنامج الخاص لدعم الإنعاش الاقتصادي أن نتائج المرحلة الأولى تبعث على الارتياح مشيرين إلى اتساع محسوس في تنفيذ المشاريع المهمة لسنة 2002، وكذا في مجال خلق مناصب الشغل الجديدة. ففي ظرف 9 أشهر أكدت آخر الإحصائيات عن وجود 8190 مشروع جوارى صغير ومتوسط منها 3016 مشروع أنجزت و4067 مشروع شرع في إنجازه مما مكن من خلق 370 ألف منصب عمل منها 65% دائمة. وفيما يخص معدل نمو الاقتصاد الوطني فإنه لم يتجاوز 2.6% عام 2004 نتيجة لغياب الاستثمار، بينما زاد الطلب الداخلي (نظراً للطلب المتزايد في الأسر المساندة بضبط سياسة الأجور ودعم القرض الموجه لاقتناء العقار) حيث بلغ 4.5% ليرتفع بذلك حجم الواردات بصورة كبيرة.

وما يمكن ملاحظته أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هذا يتطلب حاجيات مالية معتبرة ينبغي على النظام المصرفي الحالي تلبيتها¹.

والجدول رقم (1) يبين أهم المؤشرات الاقتصادية في الفترة (2003-2004).

الجدول رقم (1): أهم المؤشرات الاقتصادية (2003-2004)

2004	2003	
84.6	68.0	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
28.8	29.3	الاستثمار الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
7.4	6.8	نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
مساهمة القطاعات بالناتج المحلي الإجمالي (%)		
12.7	10.2	الزراعة
73.5	55.1	الصناعة

1- عبد العزيز حدوشي وعبد الكريم جباللي، مرجع سابق، ص 38.

8.1	7.0	الصناعات التحويلية
13.8	34.7	الخدمات
الأسعار ومالية الدولة		
4.0	2.6	التغير في أسعار الاستهلاك (%)
39.0	37.4	الإيرادات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
التجارة (مليون دولار)		
29.472	24.476	إجمالي الصادرات (فوب)
4.466	7.700	منها: النفط
3.342	3.500	منتجات زراعية
495	476	صناعات تحويلية
15.324	13.008	إجمالي الواردات (سيف)
3.147	2.598	منها: المواد الغذائية
127	112	المحروقات والنفط
5.563	4.822	السلع الرأسمالية
ميزان المدفوعات (مليون دولار)		
31.054	26.030	صادرات السلع والخدمات
18.980	16.240	واردات السلع والخدمات
10.272	8.900	ميزان الحساب الجاري
الدين الخارجي وحركة المصادر (مليون دولار)		
21.987	23.573	إجمالي الدين العام
5.754	4.312	إجمالي خدمة الدين
-	634	صافي الاستثمار المباشر

المصدر: www.gucciaac.org.lb/recentpublications/arabreport/algeria.htm

لقد حققت الوضعية الاقتصادية إلى جانب الوضعية المالية في الجزائر سنة 2006 نتائج قياسية غير مسبقة منذ الاستقلال، حيث تواصل النمو الاقتصادي خلال سنة 2006 مسجلا نسبة 5.3% مقابل 4.7% سنة 2002، 6.9% سنة 2003، 5.2% سنة 2004 و 5.3% سنة 2005. فيما سجلت نسبة البطالة شبه استقرار (رغم ارتفاعها) عند 15.3% مقابل 29% كانت مسجلة سنة 1994.

وهذه النسب تظهر أن البرنامج الخاص لدعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة سمحا بإعطاء ديناميكية للاقتصاد الجزائري وإخراجه من حالة الانهيار الذي عاشه في سنوات التسعينات، رغم أن هذا النمو مرتبط بنفقات الدولة وبالتالي بإيرادات الصادرات من النفط والغاز.

كما سمح هذان البرنامجان بخلق الآلاف من الوظائف التي عملت على خفض نسبة البطالة، حيث أن أغلب هذه المناصب التي تم توفيرها كانت مناصب عمل لفترات محددة.

أصبحت الجزائر مصدراً صافياً لرؤوس الأموال حيث بلغت احتياطات البلاد من النقد الأجنبي سنة 2006 ما قيمته 72 مليار دولار (أزيد من 17 مرة حجم المديونية الخارجية المقدرة بـ 4.7 مليار دولار سنة 2006).

وأمام هذه القدرات المالية الخيالية المتوفرة، يتعين على الدولة بذل الجهود اللازمة والكافية لتحويل هذه الأموال إلى برامج تنموية، فهي لا تزال أهم مستثمر وأهم موفر لمناصب الشغل باستثناء المحاولات المحتشمة لمستثمرين عرب وأجانب في بعض القطاعات الخدمية على وجه الخصوص. وهنا يطرح التساؤل التالي نفسه:

❖ إلى أي مدى ستنجح الحكومة في الاستغلال الأمثل للصحة المالية المسجلة (القدرات المالية) وترجمتها إلى برامج تنموية حقيقية تساهم في خفض معدلات البطالة ورفع معدل النمو السنوي؟

إن إلحاح الحكومة على الحفاظ على نسبة التضخم في حدود 3% إلى غاية 2010 وتحديد سعر صرف الدولار بـ 73 دينار جزائري للدولار لا يسمح بخفض البطالة إلى نسبة مقبولة كون النمو الاقتصادي في حدود 5.3% سنوياً (مرتبط ببقاء أسعار النفط عند مستوياتها الحالية) لن يسمح سوى بخفض البطالة بمعدل يتراوح بين 1.5% و 2% سنوياً إلى 2010، بمعنى أن نسبة البطالة في الجزائر ستخضع إلى 10% عند هذا التاريخ، وبالتالي فإن مواجهة الطلب الجديد على العمل لا يمكن أن تنجح إلا إذا بلغت نسبة النمو الحقيقي 7.5% سنوياً و 8.5% سنوياً إذا أخذنا البطالة الحالية باعتبار¹.

2-2/ تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2009):

2-2-1/ نمو إجمالي متذبذب وضعيف نسبياً:

كل ما يلاحظ من الجدول (2)، كان هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي خلال الفترة (2001-2009)، حيث تراوح هذا المعدل بين 2% كأدنى مستوى له في 2006 و 6.9% كأعلى مستوى له في 2003. ويعود سبب هذا التذبذب أساساً إلى النمو الغير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات، وبدرجة أقل لقطاعي الفلاحة والصناعة -الجدول رقم (3)-. ففي سنة 2006، وعلى الرغم من معدل النمو المرتفع نسبياً لمختلف القطاعات الرئيسية، لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل أعلى نسبة نمو له خلال الفترة المعنية 11,6%، فإن تأثير نسبة النمو السالبة لقطاع المحروقات (أي التراجع في نمو هذا القطاع بنسبة 2.5%) كان واضحاً على نسبة النمو الإجمالي.

ومن جهة أخرى، فإن نسبة النمو الأعلى خلال نفس الفترة والمسجلة في سنة 2003 تفسر أيضاً بالارتفاع الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات (أعلى نسبة نمو له أثناء الفترة (2001-2009)، وهي 8.8%، إضافة إلى قطاع الفلاحة (الذي سجل هو الآخر أعلى نسبة نمو له خلال نفس الفترة والمقدرة بـ 19.7%).

في المتوسط، قدر نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي خلال الفترة المعنية بنسبة 3.8% وهو نمو ضعيف نسبياً، كونه لا يختلف كثيراً عن ذلك المحقق في السنوات السابقة لفترة الدراسة (5.1%، 3.26%، 2.4% في السنوات 1998، 1999، 2000 على التوالي)، بعيداً عن معدل 6% أو 7% المتوقع (قبل تنفيذ برنامجي الإنعاش الأول والثاني)، وهذا على الرغم من تجاوزه لنسبة النمو الطبيعي للسكان المقدرة بـ 1.6% كمتوسط لنفس الفترة. هذا التأثير الشديد نسبياً لمعدل نمو قطاع المحروقات في الاتجاهين على معدل

1- عبد الوهاب بوكروخ، "الوضعية المالية للجزائر في 2006: حكومة مصابة بالتخمة ومواطنون يقاتلون من المزاب"، على الخط، متاح على <www.echoroukonline.com/index.php>، تاريخ الاطلاع (2013/12/31).

النمو الإجمالي يعد أمرا منطقيا، حيث أن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر أحد مكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام في الجزائر (بنسبة تفوق 40%).

2-2-2/ نمو خارج المحروقات في تحسن لكنه هش:

يبدو النمو خارج المحروقات في تحسن نسبي ملحوظ مقارنة بالنمو الإجمالي (ولو أنه لا يزال يعتبر متواضعا نسبيا مقارنة بذلك المسجل من طرف أغلب البلدان المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، إذ بلغ معدله متوسط 6.1% لكل فترة الدراسة. وبذلك يمكن القول بأن النمو الاقتصادي في الجزائر خارج المحروقات كان شبه مطرد خلال الفترة، إذ أنه لم يعرف تذبذبا كبيرا، وأن معدله لم ينزل تحت 5% إلا في سنة 2005، وأنه سجل تزايدا ملحوظا ابتداء من سنة 2006، ليصل في سنة 2009 إلى أعلى نسبة له (المدعمة خاصة بالحصول الفلاحي الجيد الذي قدر خلال الموسم (2008-2009) بـ 6.2 مليون قنطار).

ولا شك في أن برامج الاستثمارات العمومية لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، إذ يمكن القول أنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات المعنية بتلك النتائج، وخاصة قطاع الإشغال العمومية والبناء، المعني الأول بأهم المشاريع في تلك البرامج (بمعدل نمو 8% في المتوسط خلال الفترة)، إضافة إلى قطاع الفلاحة (بمعدل نمو 6.4% في المتوسط خلال الفترة)، عبر مختلف برامج الدعم الخاصة به (على الرغم من أن أداء هذا القطاع يبقى مرتبطا أيضا، وإلى حد كبير بدرجة المعياينة (التساقط) المسجلة أثناء كل موسم فلاحي)، وكذا القطاع الخدمات (بمعدل نمو 6.3% في المتوسط خلال الفترة).

ومع ذلك، فإن هذا النمو يبقى هشاً، ولا يعول عليه كثيرا في مجالي التشغيل والتنمية الشاملة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي، الذي كانت نسبة نموه المتوسطة خلال الفترة في حدود 2.6% (تراوحت بين 0.8% في 2007 و 4.7% في 2009). وبذلك فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخاص تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة.

وعن أسباب ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر، يمكن الإشارة وباختصار شديد، إلى أهمها والمتمثلة في الاختلالات الحادة التي عرفها هذا القطاع خلال العقود الأربعة الماضية (لاسيما بعد فشل إستراتيجية الصناعات المصنعة التي تم تطبيقها أثناء الفترة الممتدة من منتصف الستينيات إلى نهاية السبعينيات من القرن الماضي والمتركة أساسا على الصناعات الثقيلة على حساب الصناعات الخفيفة وقطاعات النشاط الأخرى، وكذا تهميش القطاع الخاص، ثم التراجع عن الاستثمارات المنتجة الذي ميز فترة الثمانينات، وانتهاء بالأزمة الاقتصادية (المالية) والسياسية (الأمنية) التي عاشتها البلاد حتى نهاية التسعينات من نفس القرن، وما صاحبها من ركود اقتصادي شديد وطويل الأمد نسبيا)، وكذا التأخر الملحوظ في تطبيق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد بصفة عامة، وعدم وضوح الرؤية بعد فيما يتعلق بتنفيذ الإستراتيجية الصناعية الجديدة بصفة خاصة (التي ما انفكت السلطات تتحدث عنها منذ عدة سنوات) والرامية إلى نهوض هذا القطاع. ومن جانب آخر، يلاحظ أن الناتج المحلي الخاص للفرد (بالأسعار الثابتة) قد حقق تطورا مهما خلال الفترة المعنية حيث انتقل من 132.261 دج (1711 دولار) في سنة 2001 إلى 270.253 دج (3720 دولار) في سنة 2009، أي بزيادة تفوق 117%. وهذا يعني أن الجزائر قد انتقلت من الشريحة الدنيا (من 765 إلى 2995 دولار) إلى الشريحة العليا (من 2996 إلى 9265 دولار) ضمن فئة البلدان ذات الدخل المتوسط، وفقا لترتيب البنك العالمي للبلدان حسب الدخل للفرد. وقد كانت نسبة الزيادة تلك ستكون أهم من ذلك لولا النتائج المخيبة لنمو قطاع المحروقات في الأربعة سنوات الأخيرة من فترة الدراسة (2006-2009)، ولاسيما في 2009 ففي هذه السنة الأخيرة، وبسبب التراجع الكبير في نمو قطاع المحروقات (-6%) ومن ثم التراجع الهام نسبيا في حجم الناتج المحلي الخام (من 10.102 مليار دينار في 2008 إلى 9.531 مليار دينار في 2009)، ثم ولأول مرة خلال الفترة، تسجيل نقص

في حصة الفرد من الناتج المحلي الخام التي تراجعت من 306.507 دج (4746 دولار) في 2008 إلى 270.253 دج (3.720 دولار) في 2009 أي نسبة (11.8%).

ومع ذلك، وبصرف النظر عن الحالة الاستثنائية لسنة 2009، فإن الارتفاع المستمر للدخل المتوسط للفرد المنوه عنه أعلاه يدل على أن هناك تطورا ملحوظا في مستوى المعيشة للسكان خلال الفترة المعنية، على الرغم من الطابع المحدود لهذا المؤشر (أي دون البحث هنا فيما إذا كان هذا التطور في مستوى المعيشة يعكس تحسنا فعليا في نوعية المعيشة للفرد الجزائري من جهة، ودون إجراء مقارنات بين متوسط الدخل للفرد في الجزائر وبقية دول العالم من جهة أخرى).

2-2-3/ نمو ذو طابع توسعي وإنتاجية ضعيفة:

لا بد هنا من ملاحظة أن النمو الاقتصادي في الجزائر يبقى ذو طابع توسعي أساسا "Extensive"، أي أنه يعتمد على الزيادة في عوامل الإنتاج المتمثلة الخاصة في النفقات برأسمال للدولة (بالمفهوم الواسع لها، وليس بمفهوم قانون المالية في الجزائر، أي الاستثمارات العمومية الموجهة خاصة لتطوير البنى التحتية المادية أو ذات الطابع الاجتماعي)، وكذا اليد العاملة المكثفة والمشتغلة في القطاعات المعروفة باستيعابها لأعداد كبيرة من العمال، لاسيما الأشغال العمومية والبناء، إلى جانب الفلاحة والخدمات بمعنى آخر، فإن النمو في الجزائر ليس نموا مكثفا "Intensive"، أي لا يتركز على الاستعمال الفعال لقوى الإنتاج، والزيادة في إنتاجية العمل التي يبقى الخفض الأول لها الإبداع أو الابتكار "Innovation". تجدر الإشارة هنا إلى أن الجزائر صنفت مؤخرا، وللأسف الشديد، البلد الأقل إبداعا في العالم بواسطة الدليل العالمي للإبداع، حيث جاءت في ذيل الترتيب لـ 125 دولة تم إدراجها في التصنيف الذي تقوم به "الإينيسيد" "INSEAD"، والتي تعد من أكبر المدارس العليا للتجارة والأكثر شهرة في العالم، بمساهمة شركائها الخبراء مثل "Booz & Company, Alcatel-Lucent".

وقد يشكك البعض في مصداقية هذا التصنيف، ويطعن في موضوعية المعايير المعتمدة من طرف الهيئة المذكورة لإنجازه، لكن لا أحد يمكنه حجب حقيقة أن مسألة الإبداع تبقى إحدى أهم الحلقات المفقودة في مختلف السياسات التنموية المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال. وهذا ما يجعل إشكالية الاستثمار في رأس المال البشري تطرح نفسها بحدة أكثر من أي وقت مضى. ذلك أنه في عصر الاقتصاد المبني على المعرفة، بات الدور الحاسم في كل نمو مستدام وتنمية شاملة للإبداع والابتكار. ومن ثم، أصبح الاستثمار في رأس المال المادي وحده لا يكفي (كفي لا نقول لا يجدي كثيرا)، في ظل غياب الإستراتيجية واضحة وإرادة سياسية قوية لجعل الاستثمار في رأس المال البشري هو الأساس، أي "الاستثمار في البشر على حساب الحجر"، وليس العكس. فسياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة حاليا في الجزائر تعطي الانطباع بأن التنمية البشرية تدخل ضمن أهم أولوياتها، خاصة من خلال الموارد المالية الضخمة (حوالي 2048 مليار دينار) المخصصة لبناء وتجهيز آلاف المؤسسات التعليمية في قطاع التربية الوطنية (كل الأطوار)، ومئات الآلاف من المقاعد البيداغوجية (وما يرافقها من أماكن للإيواء، ومطاعم جامعية...) في قطاع التعليم العالي، ومئات المعاهد ومراكز التكوين في قطاع التعليم والتكوين المهنيين، إضافة إلى الهياكل والتجهيزات الخاصة بتطوير البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال. إلا أن كل ذلك يبقى في الأساس عبارة عن كم في مواجهة كم، أي توفير الأعداد اللازمة من المؤسسات التربوية والمقاعد البيداغوجية لاستقبال الأعداد الجديدة والمتزايدة سنويا من التلاميذ والطلبة. ومع التسليم بضرورة هذه المنشآت وأهميتها في التعليم والتكوين، فإن الاكتفاء بالنتائج الكمية (عدد الطلبة المجازين سنويا مثلا) من وراء كل هذه الاستثمارات المادية، دون التساؤل حول نوعية التعليم الذي تلقاه كل تلميذ في مختلف المراحل التي مر بها، وفيما إذا كان هذا التعليم يسمح له فعلا بمزاولة تعليم عال نوعي أو تلقي تكوين مهني مؤهل، أو حول

قيمة الشهادة المتحصل عليها من طرف كل طالب متخرج، وفيما إذا كانت هذه الشهادة تؤهله، مثلا، لكي يكون منشئا للشغل وليس باحثا عن شغل، دون ذلك لا يمكن الحديث عن استثمار بشري حقيقي.

في هذا الصدد، وبعد التذكير بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بالتنمية البشرية العربية لسنة 2003 الذي أكد على وجود علاقة قوية بين اكتساب المعرفة وتعزيز القدرة الإنتاجية، خاصة في النشاطات الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا الحديثة، يرى "ناصر مراد" أنه ضمن مفهوم حديث للتنمية الذي يركز على المعرفة والإبداع الإنساني، فإن التنمية الاقتصادية تركز على مدى توفر منظومة فعالة لاكتساب المعرفة وقادرة على إعداد رأس المال فكري مؤهل لقيادة التنمية الشاملة؛ وأن الاهتمام بالتعليم النوعي، ودعم البحث العلمي ومؤسساته، والعمل على تشجيع الإبداع والابتكار تشكل مقومات اقتاد المعرفة، مما يقتضي ربط التنمية الاقتصادية بتنمية الموارد البشرية وذلك من خلال الاهتمام بالاستثمار النوعي في التربية والتعليم والبحث العلمي. ويخلص الباحث إلى أنه ورغم أهمية هذا الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية إلا أن الدول العربية تعاني من ضالة حجمه، نظرا لضعف البنية التحتية للاتصالات والمعلوماتية، وتردي نوعية التعليم وقلة الإنتاج العلمي.

ولأخذ فكرة أولية وعامة عن أداء الاقتصاد الوطني، يمكن حساب الإنتاجية المتوسطة للعامل عن طريق قسمة الناتج المحلي الخام (بالحجم) على اليد العاملة النشطة المشغلة. وكما يبدو من الجدول (4)، فإن النتيجة كانت متواضعة جدا خلال الفترة (2006-2009) (المأخوذة هنا كعينة، باعتبار أن النمو خارج المحروقات كان الأهم أثنائها)، إذ أن مساهمة العامل الواحد في الناتج المحلي الخام الإجمالي كانت حوالي مليون دينار في المتوسط. وباعتبار أن قطاع المحروقات لا يشغل سوى حوالي 2% من مجموع اليد العاملة النشطة، فإن مساهمة العامل الواحد في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات يمكن تقديرها في المتوسط بحوالي 628 ألف دينار في السنة. أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي، فإن إنتاجية العمل في الجزائر ضلت في تناقص مستمر منذ عدة عقود، ذلك مقارنة بدول المنطقة والشركاء التجاريين للبلاد. وهذا من شأنه التأثير على تنافسية الاقتصاد، حسب الصندوق¹.

الجدول رقم (2): أهم المؤشرات المتعلقة بالنمو خلال الفترة (2001-2009)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
10.0 17	11.0 69	9.36 2	8.51 4	7.56 1	6.14 9	5.25 2	4.52 2	4.22 7	ن م خ الاسمي (مليار دينار)
5.1	4.4	3.9	1.8	1.9	4.6	3.5	2.2	3.5	مؤشر أسعار الاستهلاك
9.53 1	10.6 02	9.01 1	8.36 4	7.42 0	5.87 8	5.07 4	4.42 5	4.08 4	ن م خ

1- محمد مسعي، مرجع سابق.

									بالحجم (مليار دينار)
2.4	2.4	3.0	2.0	5.1	5.2	6.9	4.7	2.7	ن م خ بالحجم (%)
6.57 2	5.81 6	5.07 6	4.55 1	4.13 0	3.66 0	3.26 8	2.97 9	2.68 8	ن م خ م**بالحجم (مليار دينار)
9.3	6.1	6.4	5.6	4.7	6.2	5.9	5.3	5.4	نمو ن م خ م (%)
35.2 68	34.5 91	34.0 96	33.4 81	32.9 06	32.3 64	31.8 48	31.3 57	30.8 79	عدد السكان (مليون نسمة)
1.9	1.4	1.8	1.7	1.6	1.6	1.5	1.5	-	النمو السكاني (%)
270	306	264	249	225	181	159	141	132	ن م خ للفرد (آلاف الدينارا ت الثابتة)
72.6 3	64.5 8	69.3 7	72.6 4	73.3 5	72.0 6	77.3 4	79.6 8	77.2 6	سعر الصرف

المتوسط المرجح (دج/ دولار)									
ن م خ للفرد (دولار)	1.71 1	1.77 1	2.06 0	2.52 2	3.07 4	3.49 9	3.80 9	4.74 6	3.72 0

* ن م خ: الناتج المحلي الخام

** ن م خ م: الناتج المحلي الخام خارج المحروقات

المصدر: محمد مسعي، مرجع سابق.

الجدول رقم (3): معدل النمو لأهم القطاعات (القيمة المضافة %) خلال الفترة (2001-2009)

المعدل المتوسط	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
0.92	-6.0	-2.3	-0.9	-2.5	5.8	3.3	8.8	3.7	-1.6	المحروقات
6.4	6.5	5.3	5.0	4.9	1.9	3.1	19.7	-1.3	13.2	الفلاحة
2.6	4.7	4.4	0.8	2.8	2.5	2.6	1.5	2.9	2.0	الصناعة
8.0	9.2	9.8	9.8	11.6	7.1	8.0	5.5	8.2	2.8	الأشغال العمومية والبناء
6.3	6.8	7.8	6.8	6.5	6.0	7.7	4.2	5.3	6.0	الخدمات

المصدر: محمد مسعي، مرجع سابق.

الجدول رقم (4): متوسط الإنتاجية الإجمالية لليد العاملة خلال الفترة (2006-2009)

2009	2008	2007	2006	
9.4	9.1	8.7	8.5	ي ع ن م* (ملايين الأشخاص)
1.013	1.165	1.035	984	ن م خ م بالحجم/ي ع ن م (آلاف الدينارات)
699	639	583	535	ن م خ م بالحجم/ي ع ن م (آلاف الدينارات)
714	635	597	548	ن م خ م/ي ع ن م م** (آلاف الدينارات)

* ي ع ن م: اليد العاملة النشطة المشغلة

** ي ع ن م م: اليد العاملة المشغلة خارج المحروقات

المصدر: محمد مسعي، مرجع سابق.

3/ الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات الألفية الثالثة:

3-1/ التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري:

يواجه الاقتصاد الجزائري في الوقت الحاضر تحديات كبيرة ومعقدة تراكمت لعدم التعجيل بالقيام بعملية الإصلاح الاقتصادي تحت أعدار مختلفة. وهذه الأخيرة من الضروري مواجهتها من أجل إصلاح اقتصادي متكامل يترافق مع التنمية الاقتصادية والبشرية والتكنولوجيا، وهذا الإصلاح هو السبيل المساعد على تجاوز عقبات التنمية وتسريع وتيرتها. وتتمثل هذه التحديات فيما يلي:

أ- ضرورة بناء القدرة التنافسية للمؤسسات؛

ب- التقليل من حدة البطالة وتوفير مناصب العمل؛

ج- تفعيل الآليات الخاصة بجلب الاستثمار المحرك الرئيس للنمو؛

د- تأمين الأمن الغذائي بدلا من الاعتماد على الاستيراد؛

هـ- تحسين الخدمات العامة بما يمكن الجزائريين من المشاركة في اقتصاد السوق؛

و- استخدام احتياطات النفط والغاز بما يخدم النفع الطويل الأمد للشعب الجزائري.

نجد أن البنك الدولي يركز في الفترة (2004-2006) على الاستجابة للتحديات التي تواجه الجزائر على جبهات ثلاث، فهو يساعد الحكومة الجزائرية على وضع وتنفيذ خطة إستراتيجية محسنة من أجل تقديم الخدمات في مجالات الإمداد بالمياه والإسكان والخدمات البيئية والتنمية البشرية، وذلك للوفاء باحتياجات السكان. كما سيساند الحكومة الجزائرية في إزالة العقبات من أمام النمو الذي يقوده القطاع الخاص، ولاسيما العقبات التي تؤثر في كل من بيئة أنشطة الأعمال التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والقطاع المالي وتطوير البنية الأساسية.

وستقوم مؤسسة التمويل الدولية، وهي ذراع البنك الدولي العامل في الاستثمار في القطاع الخاص، بتكميل المساندة التي يقدمها البنك للجزائر وذلك من خلال: تطوير القطاع المالي، ومساندة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، تشجيع استثمارات القطاع الخاص في البنية الأساسية، ومساندة جهود الخصخصة التي تقوم بها الحكومة الجزائرية¹.

3-2/ تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي:

ينبغي على الجزائر صياغة بدائل فعالة من شأنها تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي. ومن بين الاقتراحات في هذا المجال نذكر:

أ- تبنى إستراتيجية اقتصادية فعالة للتكيف وإعادة هيكلة الأوضاع الاقتصادية الداخلية تقوم على:

❖ تعبئة الموارد وتثمين الإنجازات الاقتصادية الوطنية والاعتماد بشكل رئيسي على الإمكانيات الذاتية، فالاقتصاد الجزائري يتوفر على موارد هامة وإمكانيات معتبرة تستدعي آليات جديدة لتعبئتها؛

❖ تأهيل المنظومة المؤسسية الإجرائية للاقتصاد الجزائري تأهيلا يؤدي إلى المزيد من المرونة والشفافية والعدالة بما يساعد على رفع كفاءة أداة المؤسسات؛

❖ تطوير الفروع وترقية الأنشطة الاقتصادية في القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات؛

1- مجلس المديرين التنفيذيين في البنك الدولي، "خطة عمل جديدة بشأن الجزائر للتركيز على محاربة الفقر ولمساندة برنامج الإصلاحات"، على الخط، متاح على <www.worldbank.org/dz>، تاريخ الاطلاع (2013/10/26).

- ❖ تأهيل وتدعيم القطاع الخاص الإنتاجي الوطني وزيادة مساهمته في جهود التنمية بإزالة القيود الإجرائية البيروقراطية وإلغاء العراقيل التمييزية الانتقائية بإتاحة فرص الاصطفاء من خلال الكفاءة والفعالية؛
- ❖ الحفاظ على القطاع العام في الفروع الإستراتيجية، التي يرفع فيها كفاءته وإيجاد صيغ للمشاركة والتسيير بينه وبين القطاع الخاص الوطني والأجنبي؛
- ❖ تتمين أشكال الشراكة المتوازنة مع التكتلات الاقتصادية والمؤسسات الأجنبية بالتركيز على الشراكة الاستثمارية والتعاون الإنتاجي على حساب الشراكة الربعية التجارية¹.
- ب- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لهذه المؤسسات من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية وامتصاص البطالة، إلى جانب قيام هذه المؤسسات بإعادة تأهيل وتنمية مواردها البشرية لمواكبة متطلبات التكنولوجيا الحديثة، الشرط الأساسي لتطورها وتطور الاقتصاد الجزائري؛
- ج- تأهيل المؤسسات الصناعية في إطار الشراكة مع مؤسسات أجنبية مما يؤدي إلى زيادة إنتاجيتها وتحسين جودتها، وبالتالي قدرة هذه المؤسسات في التوجيه للتصدير، كما على الدولة أن تسهر على عملية تأطير وتسهيل عقود الشراكة هذه؛
- د- تقديم الدعم إلى بعض الصناعات حيث أن ترتيبات النظام الجديد للتجارة، تسمح بتقديم أنواع عديدة من الدعم الصناعي خاصة الدعم المقدم لبرامج البحث والتطوير، فنفعات البحث والتطوير في الجزائر إلى الناتج الوطني الإجمالي لا تتجاوز نسبة 0.3% وهي نسبة ضعيفة جدا. لذلك يجب تشجيع مشاريع البحث والتطوير والابتكار، وألا تبقى هذه المشاريع في أدراج المكاتب أو رفوف مكاتب الجامعات، بل لابد أن تلقى طريقها إلى التطبيق، وذلك بتوطيد العلاقة بين الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات والإدارة الاقتصادية، الشيء الذي يمكننا من التحكم واستعمال التكنولوجيا الحديثة؛
- هـ- إعادة الاعتبار لقطاع الزراعة من خلال سياسة استثمارية جريئة، وذلك بإنشاء السدود الشيء الذي يساعد على تنشيط مختلف المنتجات الزراعية خاصة الحبوب، إلى جانب تشجيع البحث الزراعي وزيادة الدعم المقدم لهذا القطاع، حيث أن الجزائر لا تقدم سوى 5% من الدعم إلى الزراعة، في حين أن المنظمة العالمية للتجارة تسمح بدعم أقصى قدره 10%، وأن بعض الدول الأعضاء فيها تطبق نسب تجاوزت بكثير هذا المستوى ووصلت في بعض الحالات إلى 50%؛
- و- جذب الاستثمارات الأجنبية، ومحاولة استقطاب الاستثمارات العربية والجزائرية الموجودة بالخارج، وذلك بالعمل على تهيئة بيئة استثمارية مستقرة وثابتة وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية وتحديد لجنة أو وكالة واحدة لتوجيه وتقييم هذه الاستثمارات، وبالتالي الرد الموضوعي السريع على أصحاب الملفات، إلى جانب تطوير التشريعات والقوانين المنظمة لعمليات الاستثمار الأجنبي، وإزالة القيود أمامها محاولين قدر الإمكان أن تتجه مشروعات هذا الاستثمار إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد؛
- ز- إصلاح المنظومة البنكية وذلك بابتعادها عن التسيير الإداري واتباعها أدوات وقواعد التسيير البنكي المتعارف عليها دوليا؛
- ح- تنشيط بورصة الجزائر وانتهاج سياسة إعلامية ناجحة ووضع برامج إعلامية متكاملة للترويج عن مجالات وأدوات الاستثمار في الجزائر، وتوفير المعلومات المالية والإحصائية اللازمة للمستثمرين؛

1- فاطمة الزهراء بن عيسى وجمييلة برايج، "مدى استعداد الجزائر للتكيف مع آليات المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2002-2003، ص 77، 78.

ط- أن يكون قرار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة مبنيا على ما نخسره أو ما نجنيه في حالة الانضمام أو عدمه، وأن لا يكون ذلك تحت تأثير ضغط كبار المضاربين، وأن توظف لصالحها النصوص المعتمدة حديثا من قبل المنظمة، مثل إجراءات الإنقاذ لحماية القطاعات الحساسة والضعيفة، وتدابير الدعم والتعويض وإجراءات مكافحة الإغراق¹.
خاتمة:

ازداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الجزائر منذ بداية ستينات القرن الماضي وتعاظم في النصف الثاني منها، وهذا نتيجة تحول دور الدولة من دور تقليدي محصور في الحد الأدنى من الوظائف الأساسية إلى دور إنمائي يمتد إلى جميع النواحي (الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية... إلخ).

وقد اعتبر القطاع العام عنصراً حاسماً في عملية التنمية الشاملة لا بل قائداً لها، وقامت الحكومات المتتالية برعاية هذه التنمية تحقيقاً للمصلحة العامة وتوخياً للمساواة والإنصاف.

وفي ظل الدور الإنمائي المتزايد للدولة برز التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية الشاملة، حيث أصبح التخطيط الشامل والمركزي هو القاعدة في الجزائر، وقامت الحكومات بصياغة خطط للتنمية الاقتصادية آنذاك، وتضمنت بذلك السياسات الاقتصادية المتبعة عدم الاعتماد على آلية السوق وتدخل الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي لتوجيه عملية التنمية.

ورغم هذه الجهود المبذولة كانت مساهمة القطاع العام في عملية التنمية والتطوير والتحديث في ظل الدور الإنمائي للدولة دون المستوى المتوقع لاحقاً. الأمر الذي دعا إلى إعادة النظر في دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وأخذت قضية الإصلاحات تظهر إلى حيز الوجود وزاد الاهتمام بها في أعقاب أزمة الركود الاقتصادي في الثمانينات. وهكذا بدأت عملية الإصلاح الاقتصادي وبدأ دور الدولة الإنمائي يتراجع أمام تقدم عملية الإصلاح هذه في نهاية الثمانينات.

لكن سياسة الإنعاش التي انتهجتها السلطات العمومية في بداية الألفية الثالثة جاءت لتدارك التأخر في التنمية وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد.

قائمة المراجع:

1\ Abdelmadjid Bouzidi, "Comprendre la mutation de l'économie Algérienne", société nationale de comptabilité, 1992.

2/ محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثارها على النمو"، على الخط، متاح على www.oaji.net/articles/433-1402771957.pdf، تاريخ الاطلاع (2014/05/12).

3/ عبد اللطيف بن أشنهو، "الجزائر اليوم بلد ناجح".

4/ عبد العزيز حدوشي وعبد الكريم جيلالي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ما بين 1987-2003"، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2002-2003.

1- زين الدين بن لوصيف، "تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي"، محاضرات الملتقى الوطني الأول - الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة -، مرجع سابق، ص 185، 186.

- 5/ خضير بوقايلة، "معجزات الإنعاش الاقتصادي... والبطاطا الكندية!"، على الخط، متاح على <www.echoroukonline.com/index.php>، تاريخ الاطلاع (2014/03/31).
 - 6/ محمد لعوج وسفيان بلعباس، "مسار الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية عبر الحكومات المتعاقبة 1988-1995"، مذكرة ليسانس، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 1997-1998.
 - 7/ سمير سعيغان، "الاقتصاد السوري: أكثر من نظرة... وأقل من ورقة عمل"، على الخط، متاح على <www.thisissyria.net>، تاريخ الاطلاع (2014/09/17).
 - 8/ عبد الوهاب بوكروح، "الوضعية المالية للجزائر في 2006: حكومة مصابة بالتخمة ومواطنون يقتاتون من المزابيل"، على الخط، متاح على <www.echoroukonline.com/index.php>، تاريخ الاطلاع (2013/12/31).
 - 9/ مجلس المديرين التنفيذيين في البنك الدولي، "خطة عمل جديدة بشأن الجزائر للتركيز على محاربة الفقر ولمساندة برنامج الإصلاحات"، على الخط، متاح على <www.worldbank.org/dz>، تاريخ الاطلاع (2013/10/26).
 - 10/ فاطمة الزهراء بن عيسى وجميلة برايج، "مدى استعداد الجزائر للتكيف مع آليات المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2002-2003.
 - 11/ زين الدين بن لوصيف، "تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي"، محاضرات الملتقى الوطني الأول - الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة -، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 21-22 ماي 2002.
- www.gucciaac.org.lb/recentpublications/arabreport/algeria.htm/12

Revue

ECONOMIE & MANAGEMENT

**PUBLICATION
DE LA FACULTE
DES SCIENCES ECONOMIQUES
COMMERCIALES & DE GESTION**



N° 16 Décembre 2016

ISSN 1112-3524

Université Abou-Bekr Belkaid Tlemcen





Université Abou-Bekr Belkaid
-Tlemcen-

**PUBLICATION
DE
LA FACULTE
DES SCIENCES ECONOMIQUES
COMMERCIALES & DE GESTION**

N° 16 Décembre 2016

ISSN 1112-3524

Président d'honneur de la revue

Pr. Mustapha DJAFOUR Recteur de l'Université de Tlemcen

Directeur de la revue

Pr. Mohamed BENBOUZIANE Doyen de la Faculté

Comité de Rédaction

Dr. Mustapha Djennas ,

.Dr. Samir BETTAHAR

Comité scientifique

Pr.ABDELLAOUI Mohammed (Univ.deFès)	Pr.BENNANI Zakaria (UniversitédeTanger)
Pr.ABEDOU Abderahmane (CREAD–Alger)	Pr.BENSEBAA Faouzi (UniversitéParis12)
Pr.ATTOUCH Hicham (UniversitésdeRabat)	Pr.BOUDIER Fabienne (UniversitéParis12)
Pr.BELMOKADEM Mostefa (U.Tlemcen)	Pr.BOUNOUA Chaib (UniversitéTlemcen)
Pr.BENBOUZIANE Mohamed (U.Tlemcen)	Pr.DJEFLAT Abdelkader (UniversitéLille1)
Pr.BENDIABDELLAH Abdeslam (U.Tlemc)	Pr.HADDA Mohamed (UniversitédeTunis)
Pr.BENHABIB Abderrezak (U.Tlemcen)	Pr.TOUIL Ahmed (UniversitéTlemcen)

Comité de lecture

Pr.AITZIANE Kamel (U.deKhémisMiliana)	Pr.FARES Boubaker (UniversitédeBatna)
Pr.BARKA Mohamed Zine (U.Tlemcen)	Pr.HAROUN Tahar (UniversitéBatna)
Pr.BEDDI Nasreddine (U.Tlemcen)	Pr.KECHAD Rabah (UniversitédeBlida)
Pr BENABDALLAH Youcef (INSSEA.Alger)	Pr.KEDDIA bdelmadjid
Pr.BENBAYER Habib (Universitéd'Oran)	(Universitéd'Alger) Pr.KERZABI
Pr.BENOSMANE Mahfoud (Univ.d' Annaba)	Abdelatif (U.Tlemcen)
Pr.BOUHENNA Ali (U.Tlemcen)	Pr.KOUDRI Ahmed (UniversitéAlger3)
Pr.BOUTALEB Kouider (UniversitéTlemcen)	Pr.LARADJ Tahar (Universitéd'Oran)
Pr.BOUYACOUB Ahmed (Universitéd'Oran)	Pr.SALEM Abdelaziz (Universitéd'Oran)
Pr.CHAIB Baghdad (U.Tlemcen)	Pr.SALAH Ilyes (UniversitéSidiBelabbès)
Pr.CHERABI Abdelaziz (Univ.Constantine)	Pr.SALHI.Salah (Universitéde Setif)
Pr.CHERIF Nasreddine (U.Tlemcen)	Pr.SLAIMI Ahmed (Universitéd' Annaba)
Pr.CHOUAM Bouchama (Universitéd'Oran)	Pr.TAHARI Khaled (Universitéd'Oran)
Pr.DADDI-ADDOUN Nacer (ESCAAlger)	Pr.TAOULI Mustapha

Règles de publication

L'article doit être rédigé dans une des langues suivantes : arabe français ou anglais

L'analyse scientifique et le traitement objectif sont de rigueur.

L'article doit être rédigé dans un style académique, accompagné d'un résumé ne dépassant pas 50 mots (dans la langue d'écriture de l'article et dans une autre langue).

L'article doit être inédit.

L'article doit être saisi sur Word et envoyé par courrier électronique à l'adresse de la revue (**doyen_eco@mail.univ-tlemcen.dz**).

La mention du CODE JEL est indispensable.

L'article doit être saisi en respectant les marges suivantes :

Police : **Traditional Arabic** (pour les articles en arabe), **Taille 13** et **Time New Roman** (pour les articles en français et anglais), **Taille 11**.

Marges : haut **3.5 cm** , bas **3.5 cm**, droite et gauche **3.5 cm**.

Le titre de l'article doit être suivi du nom, prénom et coordonnées de l'auteur (adresse professionnelle, e-mail et numéro de fax).

Le nombre de pages ne doit pas dépasser 15.

Les tableaux de traitement statistique par logiciel doivent figurer en annexes.

Correspondance et abonnement :

Toute demande de renseignement doit être adressée à Mr.

KHETIB Sidi Mohamed Email: khetib.s@yahoo.com

Adresse de la Faculté : Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion, Université Abou Bakr
Belkaid, BP 226 ; Tlemcen 13000 Algérie

E-Mail: doyen_eco@mail.univ-tlemcen.dz Tel & Fax: 00213-43212166

Sommaire

01	la gouvernance d'entreprise : un concept ambivalent, quelle application pour le contexte algérien? Amgharmalika-Boukrif moussa
14	La problématique de la juste valeur : débat théorique et conceptuel Samia SELHAMI- KERZABI Abdelatif
28	Création d'entreprise comme voie d'insertion professionnelle chez les jeunes diplômés de l'enseignement supérieur en Algérie : Analyse de l'intention entrepreneuriale par l'approche PLS Mourad MAHMOUDI- Moussa BOUKRIF
47	Determinants of bilateral trade to North African countries: Empirical Study for the period 1990-2014. BEN ACHOUR Oum El-khier
59	Banking crisis and external financial liberalization: A panel data analysis on a few countries in the MENA region Dr. Dounya KERZABI & Pr. Mohamed BENBOUZIANE
69	Réformes et croissance économique : Quel rôle pour les institutions? MEHIDI Kahina - OUKACI Kamal
1	أثر التخطيط الاستراتيجي على زيادة فعالية الأداء الإداري للمشاريع "دراسة حالة المشاريع بولاية سعيدة" بوصلاح محمد عبد اللطيف-طاوش قندوسي
20	الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الدول النامية: دراسة قياسية لحالة الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي الموجه (2015/1990) د. بن علال بلقاسم -أ.د. بن بوزيان محمد
35	إشكالية تطبيق نظام الإنتاج المرن في المؤسسة الصناعية الجزائرية ويراد زواوي - خطيب سيدي محمد
49	نظام التمويل الإسلامي كنموذج وقائي من الوقوع في الأزمات المالية ديش فاطمة- قاسمي الأخضر
67	تحليل العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر اينال أمينة - شبيبي عبد الرحيم.
93	محاولة قياس كفاءة الجامعة الجزائرية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) دراسة حالة جامعة سعيدة طلحة عبد القادر - صوار يوسف.
115	تأثيرات التجارة الالكترونية على أنظمة المعلومات المحاسبية نعيجي عبد الكريم.
140	دور عناصر نظام المعلومات في تفعيل إدارة المعرفة واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بن زيادي أسماء
164	عصرنة نظام الدفع بالمصارف الجزائرية في ظل الفجوة الرقمية -دراسة مقارنة- د. جليل نور الدين

179	التضخم النقدي وعلاجه في الاقتصاد الإسلامي. فؤاد بن حدو
198	واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة رشيدة أويختي و محمد بن بوزيان